المحور الثالث: مواجهة حالات الطوارئ:

القضايا

١. الرصد البيئي و الانذار المبكر:

ضرورة تعزيز دور الرصد البيئي والإنذار المبكر للحالات الطارئة عن طريق استخدام تكنولوجيات وتقنيات حديثة ضمن هذا المجال.

٢. تبادل المعلومات:

ان انشاء بنك معلوماتي ضمن هذا الخصوص مع البلدان المطلة على الخليج سوف يؤدي الى تعزيز دور ومشاركة هذه البلدان مع بعضها البعض في الجانب المعلوماتي وترسيخ وتبادل الخبرات ضمن هذا الجانب.

٣. خطط الطوارئ والسلامة:

ضرورة وضع منظومات وخطط طوارئ تحسباً لاي اجراءات او حوادث تسبب مشاكل بيئية نتيجة للتسرب النفطي على ان يتم اشراك الدفاع المدني وخفر السواحل والموانئ اضافة الى جهود وزارة البيئة ضمن هذا المجال لتعزيز الدور الاجرائي والتنفيذي لتطبيق خطط السلامة والطوارئ.

الهدف الإستراتيجي الثامن: الحد من التلوث الإشعاعي

مقدمة:

يتكون الاشعاع في البيئة من عدد من المصادر التي توجد بصورة طبيعية أو صناعية حيث ان المصادر المتواجدة بصورة طبيعية تكون ضمن التركيبة الجيولوجية للارض وتختلف انواعها من صخور الى تربة الى مواد ذات طبيعة نشطة اشعاعياً وبصورة طبيعية. اما المصادر الصناعية التي يستخدمها الانسان فهي تدخل في مجالات مختلفة مثل العلاج بالاشعاع وكذلك التشخيص والاستخدام السلمي للطاقة الذرية وكذلك

المتساقطات النووية نتيجة التفجيرات الذرية فوق سطح الارض. ان مسألة حماية البيئة من التلوث ووقاية البشرية من اخطار التعرض للاشعاع تعتبر من اهم اولويات العمل والعاملين في حقل الاشعاع وهو ليس بالامر اليسير بسبب كثرة المصادر الاشعاعية واختلاف انواعها.

الهدف الإستراتيجي الثامن: الحد من التلوث الإشعاعي	
المحاور	**القضايا**
المحور الأول: ادارة المعرفة والاتصال	١. قواعد البيانات والمعلومات حول مصادر الاشعاع
	٢. بناء القدرات والتدريب
	٣. التوعية والتثقيف
المحور الثاني: المواقع الملوثة إشعاعيا	تقييم ومراقبة المواقع الملوثة إشعاعيا
	تحديد مواقع طمر ومعالجة المخلفات المشعة
المحور الثالث: نقل المواد المشعة ومخلفاتها	١. منح التراخيص
	٢. الأنظمة الفنية والنظام الرقابي على المنافذ الحدودية
	٣. مراقبة التعرض الشخصي
المحور الرابع: اليورانيوم المنضب	المسح الاشعاعي للمواقع الملوثة
	التخلص من التلوث الاشعاعي للاليات والمواقع المتضررة
المحور الخامس: خطط طوارئ حوادث التلوث الإشعاعي	١. وضع محددات إشعاعية
	٢. خطة طوارئ قابلة للتنفيذ
	٣. تنظيم اسس المشاركة الجماهيرية

المحاور والقضايا ذات العلاقة:

المحور الخامس خطط الطوارئ في الحوادث الإشعاعية

القضايا والحلول المقترحة:

١ وضع محددات إشعاعية:

صعوبة تقييم الحاله الاشعاعية نظراً للحاجة الى وضع المحددات البيئية الاشعاعية استناداً الى المحددات العالمية كمرجعية تشريعية في تحديد التجاوزات وكيفية التعامل معها

٢ خطة طوارئ قابلة للتنفيذ:

عدم وجود خطة طوارئ وطنية لمواجهة الحالات الطارئة للحوادث الاشعاعية التي قد يتعرض لها العراق سواء من مصدر داخلي او خارجي. ويتطلب ذلك تشكيل لجنة او لجان متخصصة يتم تمثيلها من عدة وزارات اضافة الى وزارة الداخلية، الصحة، العلوم والتكنولوجيا، البلديات والاشغال لوضع الخطة على أن تكون هذه الخطة قابلة للتنفيذ والتطبيق وبأسرع وقت ممكن من جميع الجهات ذات العلاقة مع التأكيد على الجوانب الفنية والتطبيقية فيها.

٣ تنظيم أسس المشاركة الجماهيرية:

الحاجة الى المشاركة الخاصة من منظمات المجتمع المدني والمتطوعين في تنفيذ خطة الطوارئ بما سيولد حيز عمل مباشر لجميع الفئات العمرية لدرء الخطر والوقوف دون انتشاره والسيطرة عليه وهذا يتم عن طريق توفير قاعدة اعلامية وتحضيرية مهيأة فنياً ومعنوياً لهذا الغرض. وهذا يتضمن اطلاع الطلبة في جميع المراحل الدراسية على سيناريوهات التلوث الاشعاعي ذات الابعاد غير المحدودة (الاقليمية) ومدى خطورتها وتجارب الدول في عملية السيطرة عليها ومنعها من الانتشار والحد من اثارها البيئية والصحية.

الهدف الإستراتيجي التاسع: الإدارة المتكاملة للمواد الكيماوية الخطرة

مقدمة:

يحظى موضوع المواد الكيمياوية السامة والخطرة باهتمام عالمي نظراً لأن المواد الكيمياوية تدخل في كل مجالات الحياة ورغم أن المواد الكيماوية كانت سبباً في حصول العديد من الحوادث البيئية والمخاطر الناتجة من استخدامها و تداولها ونقلها وخزنها والتخلص من فضلاتها وبقاياها. وقد تؤثر المواد الكيماوية الخطرة على صحة الإنسان و الكائنات الحية الأخرى من خلال السلسلة الغذائية بل ويتعدى ذلك إلى الأنظمة البيئية الطبيعية كالأنهار والبحار والمناطق الرطبة والغابات والتربة بالإضافة إلى تأثيرها على طبقة الأوزون والتغيرات المناخية بشكل عام.

ومما يذكر فإن الاهتمام العالمي بالموضوع يتضح من خلال إبرام عدد كبير من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات. ومن تلك الاتفاقيات والمعاهدات اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود وكذلك اتفاقية ستوكهولم والتي تعنى بالملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام الخاصة بإجراء الموافقة المسبقة العلم على بعض الكيمياويات والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

ومما يذكر فإن العراق قد انضم الى اتفاقية بازل في العام ٢٠١١ وانضم إلى اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال في ٢٠٠٨ كما ويسعى للانضمام إلى بقية الاتفاقيات البيئية المتعلقة بالمواد الكيمياوية.

إن الواقع الحالي لاستخدام المواد الكيماوية السامة والخطرة في العراق يتلخص بحدوث انتشار الكثير من الكيمياويات الخطرة والتي لها تأثيرات سمية مباشرة ومحتملة على الصحة والبيئة وهذا أما ناتج عن العمليات الصناعية والإنتاجية أو التخزين أو التداول والنقل والتجارة والاستخدام غير المنضبط أو الإتلاف العشوائي للكيمياويات.

الهدف الإستراتيجي التاسع: الإدارة المتكاملة للمواد الكيماوية الخطرة	
المحاور	**القضايا**
المحور الأول: حصر وتقويم المواد الكيماوية الخطرة	١. إنتشار المواد الكيميائية في مكونات البيئة
	٢. المواد الكيماوية السامة والخطرة المصنعة محليا
	٣. المواد الكيماوية السامة والخطرة المستوردة

المحور الثاني: حصر المخلفات الكيماوية الناتجة عن الأنشطة المختلفة والتخلص منها	١. النشاط الصناعي
	٢. المستشفيات والمراكز الصحية
	٣. النشاط الزراعي
	٤. النشاط العسكري
	٥. النشاط العلمي والبحثي
	٦. الإدارة السليمة للتخلص من المخلفات الكيماوية الخطرة.
المحور الثالث: الرقابة على تداول المواد الكيماوية السامة والخطرة	١. تصنيع المواد الكيماوية السامة والخطرة محليا
	٢. المواد الكيماوية السامة والخطرة المتداولة بشكل تجاري
	٣. المواد الكيماوية السامة والخطرة المستوردة
المحور الرابع: نقل المواد الكيماوية السامة والخطرة	١. النقل الدولي للكيماويات السامة والخطرة إلى العراق وعبره
	٢. النقل المحلي للكيماويات السامة والخطرة داخل العراق

~~المحاور والقضايا ذات العلاقة:~~

توجد حاجة ملحة للوقوف على حجم مشكلة انتشار وتداول والتسبب بالتلوث الكيماوي ولايتم ذلك إلا من خلال القيام بحصر وتقويم شامل لحالة المواد الكيماوية والخطرة في العراق. إن الفضلات الكيماوية المتخلفة عن الأنشطة تشكل جانباً مهماً من المشكلة وينبغي تحديد السبل الكفيلة في التخلص الآمن منها. ولتقليل المخاطر الصحية والبيئية الناشئة عن تداول الكيماويات يلزم وضع خطط و نظم خاصة للسلامة الكيميائية والتي تشمل الطرق الآمنة لإدارة تداولها ونقلها وتخزينها، ثم التخلص منها أو تدويرها بطرق آمنة مبنية على أسس علمية سليمة.

~~المحور الأول: حصر وتقويم المواد الكيماوية السامة والخطرة~~

الهدف الاستراتيجي العاشر

تطوير الإطار المؤسسي والقانوني لقطاع البيئة

مقدمة:

يعتبر قطاع البيئة متعدد المعارف ويتعامل مع العديد من القضايا والمواضيع العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالرغم من أن وزارة البيئة بحكم القانون هي الجهة القطاعية المسؤولة عن حماية وتحسين البيئة على الصعيد الداخلي والدولي، فان هنالك العديد من المؤسسات ذات العلاقة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة وتعد مشاركتها الفاعلة متطلبا ضروريا وشرطا مسبقا لإنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة من استراتيجية البيئة. كما يتم تأطير قطاع البيئة في العراق بمجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة.

ولقد شهد العراق خلال العقود الثلاث الماضية تدهورا كبير في حالة البيئة لأسباب عدة تم التطرق إليها في الفصل الثاني مما شكل ولا يزال تحديا كبيرا يتطلب تكاتف جهود كافة أصحاب العلاقة وبناء مؤسسات قوية وفاعلة وإيجاد إطار قانوني مناسب. وبالرغم من أن نواة المؤسسات البيئية وبدايات العمل المؤسسي البيئي في العراق قد بدأت من منتصف القرن الماضي إلا أن ما تم انجازه على ارض الواقع في أحسن الأحوال كان متواضعا. ويبقى العراق حاليا فاقدا لمقومات ومتطلبات الأمن البيئي ويعانى من تهميش واضح في تطبيق التشريعات والمواثيق الوطنية والدولية ذات العلاقة بحماية وتحسين البيئة.

هناك العديد من المؤسسات التي تعنى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشؤون البيئة في العراق، حيث تقع على وزارة البيئة التي تم إنشاؤها عام ٢٠٠٣ مسؤولية إعداد والإشراف على تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية مع كافة الجهات ذات العلاقة والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:

- مجلس النواب/ لجنة الصحة والبيئة
- الوزارات والمؤسسات الممثلة في مجلس حماية وتحسين البيئة
- الجهات المعنية في إقليم كردستان العراق
- مجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات
- المؤسسات والمنظمات الأهلية وغير الحكومية ذات العلاقة بالعمل البيئي

- مؤسسات القطاع الخاص
- منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية
- المنظمات الأكاديمية والجامعية ومراكز البحث العلمي

هذا وقد افرد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فقره خاصة بشان ضمان البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها ضمن المادة ١١٤، وتبع ذلك إصدار قانون وزارة البيئة وقانون مجلس حماية البيئة البيئة للأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بالإضافة إلى مجموعة من المواد ذات العلاقة بالشأن البيئي في القوانين والأنظمة والتعليمات الأخرى، ويمكن الإطلاع على لائحة التشريعات البيئية في الملحق رقم (///).

الهدف الاستراتيجي العاشر: تطوير الإطار المؤسسي والقانوني لقطاع البيئة	
المحاور	**القضايا**
المحور الأول: التشريعات والسياسات	١. إدماج البعد البيئي في الأنشطة التنموية
	٢. نقص وعدم ملائمة التشريعات والسياسات المتوفرة
	٣. الالتزام والقدرة على التنفيذ
	٤. الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية
	٥. القضاء البيئي والشرطة البيئية
المحور الثاني: كفاءة وفاعلية المؤسسات	١. مجلس حماية وتحسين البيئة
	٢. الهيكليات المؤسسية
	٣. المتطلبات وبيئة العمل
	٤. المركزية والية صنع القرار
	٥. المساءلة والتمكين
	٦. قواعد المعلومات والبيانات والمؤشرات البيئية
	٧. أنشطة التقييم والمتابعة
	٨. الأنظمة المالية والإدارية
المحور الثالث: الموارد البشرية	١. القدرات البشرية

	٢. خطة تأهيل وتدريب القوى البشرية
المحور الرابع: التوعية والاعلام البيئي	١. الأنشطة والمؤسسات ذات العلاقة بالتوعية البيئية
	٢. برامج التوعية والتعليم البيئي
	٣. الوسائل الحديثة في الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي
	٤. الاستدامة والمواطنة البيئية كحق من حقوق الإنسان

~~المحاور والقضايا ذات العلاقة:~~

في ضوء إعداد الإستراتيجية، وأهمية توفر البيئة المناسبة لتحقيق أهدافها، فانه لا بد من تطوير وتحسين أداء المؤسسات العاملة في مجال البيئة. ويشمل ذلك موائمة الإطار القانوني والسياسي الناظم للعمل البيئي، وتحسين قدرات وكفاءة المؤسسات، وإعادة هيكلتها لتمكينها من انجاز مهامها وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل، وهذا يتطلب بالضرورة أيضا تطوير الطاقات والقوى البشرية وتحسين وزيادة أنشطة التوعية البيئية، وفي هذا السياق فقد تم تحديد أربعة محاور ومجموعة قضايا لكل محور يتوجب أخذها بعين الاعتبار ومعالجتها خلال المرحلة القادمة، كونها ستشكل أساساً ومرجعية لإعداد الخطة التنفيذية.

~~المحور الأول: التشريعات والسياسات~~

القضايا والحلول المقترحة:

~~١. ادماج البعد البيئي في الانشطة التنموية~~

اتسمت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بعدم اخذها بعين الاعتبار الابعاد البيئية للانشطة التنموية مما ادى الى اضرار كبير واخل بشكل واضح في النظام البيئي الهش. لذا فانه لا بد من دراسة وتحديد الاثار البيئية لكل نشاط ومشروع بهدف تحقيق التوازن في التنمية والوصول الى تنمية مستدامة تراعي حقوق الاجيال الحالية والقادمة.